

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨١٨١**

الأربعاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

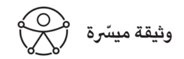
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1804187 (A)







افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): جئت إلى نيويورك لكي أنقل إلى مجلس الأمن شخصيا – على الرغم من أنه كان بإمكاني أن أفعل ذلك عن طريق الفيديو، كما فعلنا مرات عديدة – قلق الأمين العام البالغ إزاء تصاعد العنف في سورية، ولأحض المجلس على التركيز على تهدئة ذلك العنف وعلى إيجاد مسار سياسي للمضي قدما بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد شهدنا سلسلة من التصعيدات الخطيرة والمثيرة للقلق، بما في ذلك داخل وخارج مناطق التهدئة التي حددتها جهات أستانا الضامنة. وقد حدثت عودة تدريجية إلى الأخذ والرد في التنافس للسيطرة على الأراضي في إدلب وحماة. وقد شهدنا ضربات جوية ثقيلة ومستمرة عبر المنطقة الشمالية الغربية وفي الغوطة الشرقية المحاصرة، بما في ذلك اليوم. وقد قتل المدنيون على نطاق مروع – وتفيد تقارير بأن أكثر من ١ ٠٠٠ منهم لقوا حتفهم في الأسبوع الأول من شباط/فبراير وحده – وتواصلت الضربات ضد المستشفيات والمدارس والأسواق. وقد وردت عدة ادعاءات بشن هجمات بالكلور في الغوطة وإدلب والآن مؤخرا في عفرين أيضا.

ولا يمكننا التحقق بشكل مستقل من هذه الادعاءات، ولكن هذه الأعمال، إذا تأكدت، هي أعمال بشعة وينبغي ألا تمر دون عقاب.

في غضون شهرين فقط، نزح ٠٠٠ ٣٢٠ شخص بسبب القتال في إدلب – وهي المنطقة التي تستضيف أصلاً أكثر من ١,٢ مليون نازح داخليا. وهيئة تحرير الشام – أو النصرة – نشطة في إدلب. وفي الوقت نفسه، وردت تقارير عن وقوع قصف مكثف بقذائف الهاون لمناطق سكنية في دمشق، ما أدى إلى إصابة وقتل مدنيين، وإلحاق تلفيات بالهياكل الأساسية، مثل السفارات، وسقوط قذائف بالقرب من الفندق الذي يقيم فيه موظفو الأمم المتحدة.

كما يتصاعد النزاع على الحدود السورية في أكثر من اتجاه، وازداد التدخل العسكري من مصادر متعددة. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، نشأ نزاع جديد عبر الحدود في عفرين، ولا تبدو نهاية واضحة في الأفق. وهناك تقارير عن تبادل لإطلاق النار بين القوات التركية وقوات الحكومة السورية في إدلب، وبين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والقوات الموالية للحكومية السورية في وادي الفرات، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح. وأسقطت طائرة روسية فوق شمال سورية وقتل قائدها. وفي نهاية الأسبوع الماضي، أفادت تقارير إسرائيلية بأن طائرة بدون طيار إيرانية دخلت المجال الجوي الإسرائيلي، وهو ما نفته إيران؛ وقامت الطائرات الإسرائيلية بقصف أهداف داخل الأراضي السورية؛ وأسقطت نيران المدفعية السورية المضادة للطائرات طائرة إسرائيلية؛ وما تسميه إسرائيل ضربات واسعة النطاق ضد نظام الدفاع الجوي السوري والأهداف الإيرانية. وباختصار، فإننا نرى تطورات تثير تساؤلات حول استدامة

ترتيبات أستانا للتهدئة، التي عقدنا عليها آمالاً كثيرة، الأمر الذي يهدد الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا.

وأنا مبعوث خاص إلى سورية لأربع سنوات حتى الآن، وهذه الحالة هي الأشد عنفا وإثارة للقلق والخطر التي شهدتها خلال فترة ولايتي. وإنني أكرر بقوة دعوة الأمين العام لجميع المعنيين في سورية، وفي المنطقة وخارجها للتهدئة فورا ودون قيد أو شرط، وأحث كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الضامنة في أستانا، على استخدام تأثيرها للمساعدة على الحد من مستوى العنف. وأحث أيضا على مواصلة إيلاء الاهتمام للمحافظة على ترتيبات عمان للتهدئة القائمة في الجنوب.

ولا يقتصر الأمر على تعرض المدنيين السوريين للقتل والتشريد بأعداد كبيرة – أكثر من ذي قبل. فهم محرومون أيضاً من المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها. ولم تدخل قافلة إنسانية واحدة للأمم المتحدة إلى أي منطقة محاصرة منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل شهرين ونصف الشهر. وفي الأسبوع الماضي، ومع المستشار الأقدم يان إيغلاند، قمت بتحذير فرقة العمل الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية في جنيف، من فشل جماعي في تمكين العمل الإنساني الفعال. وفي ذلك الوقت، قمت بحث الرئيسين المشاركين – الاتحاد الروسي والولايات المتحدة – إلى جانب دول أخرى – على اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا وبدون قيود إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها على وجه الخصوص.

وتجرى سلسلة من المشاورات العاجلة في جنيف حالياً. ولكن لم يتم التوصل إلى أي نتائج ملموسة حتى الآن، باستثناء قافلة واحدة أشرت إليها آنفاً. نحن بحاجة ماسة إلى تهدئة فعلية من أجل حماية المدنيين وإجلاء المرضى والجرحى – ولا سيما الأطفال المرضى – والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى ٠٠٠ ٣٩٠ شخص في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها. وقبل بضع دقائق، علمنا أن ٢٠٠ ٧ شخص في منطقة النشبية المحاصرة تلقوا مساعدة جزئية اليوم. وهذا أمر مشجع. ولكن دعونا نفكر في الأمر – فهذا العدد يمثل ٢ في المائة فقط من ٠٠٠ ٣٩٠ شخص في المناطق المحاصرة. ونحن بحاجة إلى مساعدة إنسانية أكثر استدامة.

كما يجب ألا تغيب عن بالنا أبدا – كما أكد الناس في سورية – ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة بشأن الإفراج عن المحتجزين والمختطفين، والكشف عن معلومات عن المفقودين منذ آذار/مارس ٢٠١١. والأمم المتحدة لن تألو جهدا فيما يتعلق بهذه المسألة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما نُذكر ضامني أستانا بما اتفقوا عليه في كانون الأول/ديسمبر الماضي من الالتزام بإنشاء فريق عامل. ونحثهم على المضي قدما بشأن هذه المسألة الهامة عندما يجتمعون مستقبلا. إن ما نشهده اليوم في سورية لا يقوض ترتيبات التهدئة والاستقرار الإقليمي فحسب؛ بل إنه يقوض أيضا الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي. ولكن لن يردعنا ذلك عن مواصلة عملية جنيف، وهي المسار المستدام الوحيد نحو الحل الذي كلف به المجلس.

ويذكر الأعضاء أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.8142)، عرضت عدداً من المعايير والملاحظات المتعلقة بالسلتين ٢ و ٣ من الخطة، أي السلتين الدستورية والانتخابية. بعد ذلك، وفي يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقدت جولة تاسعة خاصة من محادثات الأطراف السورية في فيينا، تركزت تحديدا على السلة الدستورية. وبعد مشاورات مكثفة مع الأطراف السورية والدول الرئيسية، أدليت ببيان نهائي بشأن تشكيل اللجنة الدستورية، وشددت على أن الاتفاق النهائي بشأن تشكيل اللجنة وولايتها واختصاصاتها يجب التوصل إليه في جنيف.

ومن جانبه، أكد الاتحاد الروسي، الذي دعا الأمين العام، أيضا بالنيابة عن تركيا وإيران، إلى مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي،

أن النتيجة التي تم التوصل إليها في سوتشي ستقدم إلى جنيف كمساهمة في المحادثات بين الأطراف السورية التي تقودها الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكانت هناك مشاورات مكثفة بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف والأمين العام وأنا شخصياً بشأن هذا التفاهم. في فيينا وخارجها، واصلت التشاور الوثيق مع عدد من الدول الأخرى آنذاك.

وبناء على ذلك، طلب مني الأمين العام حضور سوتشي. وعقد المؤتمر ليوم واحد في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وحضرت الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه وزير الخارجية لافروف، كما حضره ممثلون كبار من تركيا وإيران ودول أخرى. بعد ذلك، غادر جميع الدوليين الاجتماع لتمكين النقاش المباشر بين السوريين. ووحده المبعوث الرئاسي الروسي الخاص إلى سورية، السيد لافرينتيف، ظل في القاعة كمضيف لتيسير المناقشة، الأمر الذي أنجزه بفعالية، إلى جانب شخصيات سورية رفيعة المستوى وهيئة رئاسة من السوريين. وفي وقت لاحق، أبلغني المضيفون رسميا أن البيان الختامي قد اعتمد، وأحطت علماً بمضمونه. وقد نشر على موقع وزارة الخارجية الروسية باللغات العربية والروسية والإنكليزية، كما أكد وزير الخارجية لافروف علناً بالأمس، عقب اجتماعه في موسكو مع وزير خارجية بلجيكا.

وكما أشار الأمين العام، فإن البيان الختامي تبنى رؤية لمستقبل في سورية لجميع السوريين – كما يتضح من المبادئ السورية الأساسية الاثني عشر التي انبثقت عن المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وأكد البيان الختامي المتفق عليه في سوتشي أنه ينبغي تشكيل لجنة دستورية، وذكر أنه ينبغي، على أقل تقدير، أن تتألف من الحكومة؛ وممثلين عن المعارضة في المحادثات بين السوريين، بتيسير من الأمم المتحدة في جنيف؛ والخبراء السوريين والمجتمع المدني والمستقلين وزعماء القبائل والنساء. وأشار البيان الختامي إلى ضرورة الحرص على كفالة التمثيل الكافي للمكونات العرقية والدينية في سورية. وأوضح أن الاتفاق النهائي بشأن الولاية والاختصاصات والصلاحيات والنظام الداخلي ومعايير الاختيار المتعلقة بتكوين اللجنة الدستورية ينبغي التوصل إليها في جنيف، والتمس مساعدة مكتب الأمم المتحدة في جنيف في هذا الصدد.

ونظرا لأهمية البيان النهائي، انضممت إلى اختتام المؤتمر للترحيب به ولتأكيد عزم الأمم المتحدة على المضي قدما على وجه السرعة ووفقا له بغية المساعدة في استكمال جميع جوانب متطلبات اللجنة الدستورية لكي يتسنى إنشاؤها في جنيف. وعلاوة على ذلك، أشرتُ علنا للمؤتمر، مثلما أشير إلى مجلس الأمن اليوم إلى أن الولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة في جنيف تتمثل في وضع جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأكد لنا الاتحاد الروسي أنه سوف يسعى إلى ضمان التأييد التام من جانب الحكومة السورية للنتائج الرسمية للمؤتمر المعقود في سوتشي الذي حضره الكثير من مسؤولي الحكومة السورية. وأحيط علما أيضا بأن لجنة المفاوضات السورية – وهي الجهة التي تشمل جميع مكونات المعارضة المذكورة بالاسم تحديدا في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)– قد أصدرت بيانا عاما اتسم بالإيجابية عموما فيما يتعلق بالمضي قدما نحو إنشاء لجنة دستورية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف.

ومنذ الاجتماعين الهامين اللذين عقدا في سوتشي وفيينا، ما زلت أواصل المشاورات بشأن إنشاء اللجنة الدستورية. وأجريتُ مناقشات أولية حتى الآن مع ممثلي الحكومة السورية في جنيف ومع لجان المفاوضات السورية وعدة ممثلين للحكومات الأخرى. ويواصل فريقي الاتصال مع مجموعة من النساء والرجال السوريين، في حين أواصل النظر بعناية في المرشحين لعضوية اللجنة الدستورية التي بدأ العمل عليها في سوتشي وغير ذلك من الإسهامات ذات الصلة. وأود أيضا الاستمرار في عقد مزيد

من المحادثات الرسمية بين الأطراف السورية بهدف إحراز تقدم في جميع السلال الأربع للعملية السياسية الجارية في جنيف عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأدرك على وجه الخصوص الحاجة إلى التركيز الآن أكثر من ذي قبل على تهيئة بيئة هادئة آمنة ومحايدة لكي يتسنى نجاح العملية الدستورية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في إطار الدستور الجديد تحت إشراف الأمم المتحدة على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسأسافر من هنا إلى ميونيخ، بمشيئة الرب، لإجراء مشاورات مع الأمين العام والانضمام إلى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين الآخرين الذين يتوقع حضورهم في مؤتمر ميونيخ الأمني.

وإلى هنا أصل إلى ختام بياني، وأنوي الضرب على الحديد وهو ساخن والمضي قدما بعملية جنيف بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. ولتحقيق ذلك، فإنني بحاجة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن – أي المجلس برمته – وجميع أصحاب النفوذ على الأطراف السورية، بما في ذلك جهات أستانا الضامنة، من بين آخرين، بغرض الدفع بقوة فيما يتعلق بثلاث نقاط رئيسية. أولا، يجب على الأطراف العمل على التهدئة وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية. ثانيا، يجب عليها العمل على دعم الأمم المتحدة في جنيف حتى يتسنى تنفيذ الإعلان الختامي لمؤتمر سوتشي في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ثالثا، يجب عليها العمل على دعم الأمم المتحدة في تيسير العملية السياسية لأجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالمسائل الحقيقية في السلة لتعزيز بيئة آمنة هادئة ومحايدة.

ويحتاج الشعب السوري والأمم المتحدة إلى دعم مجلس الأمن الآن أكثر من ذي قبل.

الرئيس: أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته وعلى جميع جهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في سورية. تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما مبادرته الرامية لإعادة الأطراف إلى جنيف وبدء العمل على اللجنة الدستورية الجديدة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بيد أننا لن نتمكن من تحقيق السلام ما دامت الحالة الميدانية في تصاعد مستمر وتترتب عنها مخاطر وخيمة على أمن المنطقة بأسرها.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أطلقت الميليشيات المدعومة من إيران في جنوب سورية طائرة بلا طيار نحو الأراضي الإسرائيلية. وكان ذلك تصعيدا شنيعا ولا مبرر له. وكررت إيران مرة أخرى ما كانت تفعله: إشعال نيران النزاع واختبار إرادة جيرانها ومعارضيها في مقاومة العدوان. وقد اتخذت إسرائيل الإجراءات اللازمة للدفاع عن نفسها. وستقف الولايات المتحدة دائما إلى جانب حليفتها عند مواجهة أي استفزازات كانت سواء من حزب الله أو إيران أو نظام الأسد. غير أن ذلك الحادث يلقي الضوء على الواقع في سورية اليوم. فنحن نشهد جهات فاعلة تنخرط في لعبة خطيرة تتمثل في تخطي الحدود بدلا من التصرف بروح من المسؤولية والالتزام بالسلام.

وفي الأسبوع الماضي، شنت القوات الموالية للنظام هجوما غير مبرر على القوات الديمقراطية السورية ومستشارين من التحالف لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكان ذلك هجوما كبيرا بمشاركة العديد من الدبابات والمدفعية والمقاتلين. وتصرّف التحالف في دفاع عن النفس لصد الهجوم، وتحتفظ الولايات المتحدة دائما بحقها في التصرف دفاعا عن النفس. غير أن الهجوم يدل على لامبالاة المقاتلين الموالين للنظام. ويتعين على الأطراف في الميدان التمسك بجميع الآليات المنشأة وتفادي الازدواجية مع وضمان عدم تكرار ذلك مرة أخرى على الإطلاق.

وأصبح نظام الأسد واجهة لإيران وحزب الله وحلفائهما لممارسة أنشطتهما غير المسؤولة والخطيرة في الشرق الأوسط. ونجد على جميع جبهات النزاع مقاتلين تستجلبهم إيران من لبنان والعراق وأفغانستان. وحين نرى نظام الأسد يواصل تجويع المدنيين في الغوطة الشرقية أو يدمر المدارس والمستشفيات في إدلب فإننا نرى مستشارين من إيران وحزب الله يساعدون في ارتكاب تلك الفظائع بصورة مباشرة. وبطبيعة الحال فإن ذلك الدعم المقدم لنظام الأسد ليس جديدا، إلا أن الطائرة التي أطلقت هذا الأسبوع كانت بمثابة نداء يقظة لنا جميعا. وتخطط إيران وحزب الله للبقاء في سورية. وحين نتطلع إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط، فإننا ندرك شيئا واحدا: أنه تعقب دخول إيران وحزب الله إلى منطقة ما حالة من عدم الاستقرار.

ولذلك، عندما نتكلم عن السلام في سورية، فإننا بحاجة إلى مواجهة حقيقة لما يحدث في الميدان، وهناك حاجة ملحة إلى السلام في سورية. وذلك ما نعلمه جميعا هنا في مجلس الأمن، غير أننا نعجز عن تقديم الدعم للسلام، من جهة، ونتجاهل حقيقة أن الراعي الرئيسي للإرهاب في الشرق الأوسط والميليشيا الإرهابية التابعة له يواصلان أنشطتهما العدوانية من جهة أخرى. فالقتال يزداد سوءا حتى ونحن نتكلم عن السلام هنا في الأمم المتحدة، وتحدث أشد أعمال العنف في ما يسمى بمناطق التهدئة. وكان من المفترض أن تضمن روسيا الالتزام بمناطق التهدئة تلك بما يمكّن من مساعدة العملية السياسية، ولكننا نجد مرة أخرى، أن روسيا ملزمة أيضا بضمان إزالة جميع الأسلحة الكيميائية من سورية. ونرى بدلا من ذلك أن نظام الأسد لا يزال يلقي القنابل على المدنيين ويواصل تجويع شعبه وإطلاق الغازات السامة عليه.

ونحن ندرك جميعا هنا في المجلس ما يتطلبه التوصل إلى السلام في سورية. وقبل ما يزيد على العامين اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يتضمن إطارا لإنهاء الحرب. والولايات المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وهو ما أكده أيضا الرئيس بوتين والرئيس ترامب مجددا خلال اجتماعهما في فييت نام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونحن نعلم أيضا كيف يتعين إجراء محادثات السلام، ولا شك أن عملية جنيف والعملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة هما المحفل الشرعي الوحيد للتوصل إلى حل سياسي في سورية. وقد تحدّث المبعوث الخاص دي ميستورا عن إنشاء لجنة دستورية، ويجب تمكينه تماما لأجل القيام بذلك. ويجب عدم إعطاء أي من الأطراف حق النقض على قرارات الأمم المتحدة بشأن تشكيل اللجنة الدستورية، غير أنه من الصعب أن نتصور الكيفية التي يمكن أن تنجح بها عملية السلام بينما لا يزال نظام الأسد يواصل شن الهجمات على الشعب السوري، في الوقت نفسه الذي تواصل فيه إيران وحزب الله ترسيخ أقدامهما داخل البلد. ويجب علينا أن ندرك في نهاية المطاف أن نظام الأسد لا يريد السلام ما لم يتم التوصل إليه وفق شروطه هو – أي سلام يلقى فيه كل شخص يعارض النظام في سورية نصيبه من القتل والتعذيب والتجويع والسجن أو الفرار قسرا من البلد.

ومن ثم، إذا كنا نريد النجاح لعملية جنيف، فإننا بحاجة إلى أن نرى تغييراً. ويمكن لروسيا، بوصفها أحد الداعمين الرئيسيين للأسد، أن تُغير هذا السلوك. ويمكنها أن تدفع النظام إلى الالتزام بالسعي إلى إحلال سلام حقيقي في سورية – سلام يساعد الشعب السوري ويساعد على ضمان أمن المنطقة. لقد حان الوقت لكي تستخدم روسيا ذلك النفوذ.

وسينفتح الطريق إلى السلام عندما تمتنع جميع الأطراف عن استفزاز بعضها بعضا وتختار مسار المسؤولية. وهذا المسار واضح: التقيد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ودعم عملية جنيف، والأهم من ذلك كله، دفع نظام الأسد إلى فعل ما لا يريد بوضوح أن يفعله. وإذا التففنا حول تلك الأهداف، فإننا سنحقق السلام الحقيقي في سورية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. لقد كان من المهم جداً أن نستمع إلى تقييمه لنتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي في ٢٩ و٣٠ كانون الثاني/يناير. إن مشاركته باسم الأمم المتحدة أعطت لهذا الحدث أهمية خاصة. لقد عُقد المؤتمر بنجاح، واتُّخذتْ خطوة هامة أخرى صوب استعادة السلام والاستقرار في سورية. وبرزتْ آفاق حقيقية لتنشيط الحوار السلمي بين الأطراف السورية. وللمرة الأولى، تمكنّا من أن نجمع في قاعة واحدة أكثر من ٥٠٠ ١ من ممثلي أغلبية القوى المحلية ومن العديد من عناصر قوى المعارضة الخارجية. وفي حين لم نرَ في سوتشي أيا من زعماء مجموعة مفاوضي المعارضة السورية التي تشكلت في الرياض، فقد حضر ثلث أعضائها بصفتهم الشخصية. وينسجم هذا التمثيل غير المسبوق مع الفهم الذي توصل إليه مجلس الأمن بأن السوريين أنفسهم يجب أن يحددوا مستقبل بلدهم، دون إملاءات من الخارج.

وأكّد المشاركون في المؤتمر التزامهم بالتوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) واتخذوا قرارات ملموسة. ويتضمن البيان الختامي ١٢ مبدأ لتشكيل الحكومة المقبلة من أجل بناء سورية جديدة، وقد صيغت بوساطة من الأمم المتحدة. واتفق السوريون على إنشاء لجنة دستورية ودعوا الأمين العام إلى أن يوعز إلى السيد دي ميستورا بالمساعدة في تنظيم الأعمال التحضيرية للإصلاح الدستوري وفي تيسير التوصل إلى اتفاق نهائي يتعلق بتكوين اللجنة وصلاحياتها. ونأمل أن يجري هذا الأمر بشفافية وأن تستفيد وساطة الأمم المتحدة قدر الإمكان من الاتفاق الذي توصل إليه المشاركون السوريون في سوتشي. ومع ذلك، هناك شيء واحد واضح، وهو المنطلق الذي نبدأ منه، وهو أن القرارات بشأن كل مسألة تتعلق بهيكل الحكومة، بما في ذلك المسألة الدستورية، سيتخذها السوريون أنفسهم دون أي ضغوط خارجية أو أي مبادئ أو خطط تُصاغ باسمهم أو بالنيابة عنهم. واعتمدَ المؤتمرُ أيضاً طلباً موجهاً إلى المجتمع الدولي من السوريين للمساعدة في إنهاء الأزمة وإعادة بناء اقتصاد سورية.

وستواصل روسيا دعم محادثات الأطراف السورية في جنيف. وإننا نأسف للموقف الذي اتخذته بعض البلدان في ثني بعض أعضاء المعارضة السورية عن الذهاب إلى سوتشي. وتواصل هذه المجموعة الصغيرة أنشطتها غير البناءة بنشر وثائق جرى إعدادها على نطاق ضيّق في انتظار نتائج محادثات جنيف بشأن الهيكل السياسي المستقبلي لسورية، وهو ما يتعارض مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتمثل المبادئ الـ ١٢ التي أشرت إليها الأساس الوحيد للمناقشات بشأن مسائل الإصلاح الدستوري، على النحو الذي اتفق عليه السوريون في جنيف، واعتُمد في سوتشي، وأكده البيان الختامي للمؤتمر، الذي نوزّعه اليوم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. ولا يزال أكثر المبادئ جوهرية هو احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحق الشعب السوري في تقرير مستقبله على نحو مستقل.

وإننا بصراحة قلقون إزاء الموقف الذي لا ينمّ عن الاحترام الذي يتبناه بعض أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين حيال مسألة السيادة السورية، وهو الموقف الذي بأت مقلقا للغاية في الآونة الأخيرة. ومن المهم أن نفهم أن هذا لن يساعد على تطبيع الحالة في سورية أو في المنطقة برمتها، وأنه يؤدي إلى تفاقم النزاع ويقلل احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. وفي الوقت نفسه، فإن المشاعر متأججة أيضاً بسبب الجانبين الإنساني والكيميائي للمسألة السورية، وهو ما بات جليا بوجه خاص عقب نجاح مؤتمر سوتشي. وكالمعتاد، هناك تضليل إعلامي قوي وراء ذلك. بل إننا سمعنا حتى اليوم من وفد الولايات المتحدة ادعاءات جديدة لا أساس لها ضد سورية وروسيا.

وهناك دائماً بعض المطالب التي توجّه إلى روسيا. ونحن لا نطالب بأي شيء، ولكننا نود أن نطلب من شركائنا في

الولايات المتحدة وغيرهم من الشركاء في التحالف الذين يمكن أن يؤثروا في أعضاء المعارضة أن يقنعوهم بضمان وقف الأعمال العدائية والامتناع عن إثارة المزيد من التصعيد. وبالمناسبة، لدينا رأي مختلف عن الحادثة التي وقعت في شرق سورية بين التحالف والقوات الموالية للحكومة. لقد كان هجوماً غير مبرر. وقلنا بالفعل خلال المشاورات إن الحالة الإنسانية في سورية لها مظاهر وأسباب مختلفة في المناطق المختلفة. وتختلف أسباب كل منها وينبغي أن يكون النهج المتبع حيال كل منها متمايزا. ولن أكلّف نفسي حتى عناء مناقشة ادعاءات غير مثبتة، تتهم دمشق باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وأود ألا أصدّق أنه ما زالت هناك قوى تريد نسف التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية من أجل تحقيق ميزة جيوسياسية مشكوك في أمرها. وأعتقد أن السيد دي ميستورا يتفق معنا في أن الشعب السوري ووسطاء الأمم المتحدة على حد سواء في حاجة الآن إلى الدعم المتضافر. وأي تراجع عن ذلك سيكون له عواقب غير محمودة.

السيد ندونغا مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، الذي قدم لنا للتو وصفاً مفصلاً للأحداث الجارية في سورية. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها مقلقة ومفزعة جداً. ومقتل ١ ٠٠٠ من المدنيين في غضون أسبوع وإجبار ١ ٢٠٠ على النزوح داخلياً وقصف المناطق السكنية في دمشق هي في الواقع قضايا تثير بالغ القلق.

إن تفاقم العنف ليس مقلقاً بالنسبة للملايين من المواطنين السوريين وحسب، مع ما يخلفه من العديد من الخسائر البشرية والتشريد الجماعي، بل إنه يقوض أيضاً التزامنا السياسي والإنساني المشترك. فالحالة في سورية آخذة في التدهور بسرعة، حيث يعاني المدنيون من أثر الأزمة السياسية. وفي سيناريو الفوضى هذا، يُرجّح أن نواجه كارثة إنسانية كبيرة أخرى.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تؤكد ضرورة التزام أطراف النزاع بشكل صارم للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي. ويجب على الأطراف على الصعيدين الوطني والدولي أن تنفذ دائما إجراءاتها في إطار قرارات مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، يحث القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الأطراف المتحاربة على اعتماد تدابير تعزز إعادة إحلال السلام الدائم.

إن الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتحاربة التي تمنع وصول المعونات الإنسانية تشكل انتهاكا واضحا لقواعد القانون الدولي. ففي حالة نزاع مسلح غير دولي، تنتهك عرقلة المساعدات الإنسانية الكرامة الإنسانية، وفقا لمعايير المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧. وتجدر الإشارة إلى أن الهجوم على موظفي المساعدات الإنسانية ومرافقها وموادها ووحداتها أو مركباتها يعتبر جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي، في سياق النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء.

كما ننضم إلى الطلب المقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية من أجل ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في عفرين والرقة وإدلب والغوطة الشرقية والفوعة وكفريا ومخيم ركبان – المناطق المحاصرة من قبل الجماعات المسلحة حيث يبلغ مستوى العنف أشده.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تدعو دائما إلى حل تفاوضي للمشاكل مهما كانت درجة تعقد الحالة. ومن أجل تحقيق الاتفاق السياسي المنشود، فإن المفاوضات المباشرة والصريحة والجامعة خطوة حتمية، وهي ما تدعو إليه غينيا الاستوائية. ولذلك، فإن حكومتنا ترحب بعقد محادثات السلام في فيينا بشأن المسألة السورية، ويسرها أنه للمرة الأولى منذ بداية النزاع في عام ٢٠١١، اجتمع ١ ٥٠٠ ممثل سوري من جميع الخلفيات والعقائد وجل الآراء السياسية معا في إطار مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي في نهاية الشهر الماضي.

وبالرغم من انتقاد بعض البلدان، لكن مؤتمر سوتشي كان فريدا كون الأمم المتحدة تولت قيادته وإعادة تشكيله وتأطيره. ومشاركة المبعوث الخاص للأمين العام في سورية، السيد دي ميستورا، في الاجتماع السوري قد مهدت الطريق لإنشاء لجنة دستورية. ويجب الآن بذل جهود لضمان الأداء الفعال لتلك اللجنة. وتهنئ غينيا الاستوائية المشاركين على جهودهم للمشاركة في الحوار من خلال المفاوضات المباشرة والشاملة للجميع، وتأمل في أن تمنح القرارات المتخذة في سوتشي زخما جديدا للمفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف – بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

وبالرغم من كل تلك الجهود، فمن الضروري أن نخلص البلد من جميع الأنشطة الإرهابية. يجب أن يشكل ذلك أولوية للمجتمع الدولي، نظرا لأن وجود الإرهابيين يعرقل إلى حد كبير إمكانية التوصل إلى حل سلمي ونهائي للمسألة السورية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات، ونشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الكاملة. ندرك دائما عمله المكثف والحصيف دائما، ونعرب عن التزامنا بالمساهمة بشكل إيجابي في نجاح جهوده.

نود أن نبدأ بالإعراب عن قلقنا العميق إزاء الإجراءات الأخيرة والجديدة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية وإزاء تصعيد النزاع في سورية. إنها تشكل تهديدا إضافيا للسلام والأمن في الشرق الأوسط ويجب أن تدفعنا إلى التأكيد مجددا على ضرورة إنهاء النزاع. من الضروري بشكل خاص إنهاء معاناة الشعب السوري، وكذلك الانتهاكات الخطيرة والمستمرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية.

أولا، في ذلك الصدد، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى دفع العملية السياسية قدما. ويجب أن يستمر بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في توجيه جهودنا؛ فلا يوجد حل عسكري للنزاع. وفي ذلك الصدد، نرحب بتركيز الأطراف على الجوانب الموضوعية خلال المحادثات الأخيرة، بما في ذلك إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة والمسألة الدستورية.

لكن يجب علينا أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم وجود نتائج ملموسة بعد جولتي المفاوضات الثامنة والتاسعة اللتين عقدتا في جنيف وفيينا في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير على التوالي. ونعتقد أن من الضروري للأطراف المعنية العمل بصورة بناءة في تحديد ولاية اللجنة الدستورية، بما في ذلك اختصاصاتها ومعايير الاختيار والمسائل الأخرى ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على الجهود التي يبذلها السيد دي ميستورا لإنشاء اللجنة الدستورية المتفق عليها في سوتشي في أقرب وقت ممكن. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية أن مبادرات، كالمبادرة في سوتشي، دائما ما تكمل عملية محادثات جنيف، كما أشار السيد دي ميستورا أيضا اليوم.

ثانيا، هناك حاجة أيضا إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حل النزاع يجب أن يكون شاملا وأن يتيح تواجد الدولة في جميع أنحاء البلد لكفالة الأمن وصون حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة لجميع السكان السوريين. ومن الضروري أيضا تعزيز المشاركة المتزايدة من جانب النساء والشباب وتعزيز منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في صياغة دستور جديد.

والسوريون أنفسهم بلا شك يتحملون المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى حل للمشكلة. بيد أنه على المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولية أخلاقية لإنهاء تلك المأساة، ولذلك يجب أن نتحد في تقديم دعمنا الكامل ومشاركتنا النشطة للسيد دي ميستورا في الاضطلاع بمهامه بنجاح.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. ويسرني للغاية رؤيته في نيويورك. وتشيد الصين بجهود السيد دي ميستورا الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في سورية وستواصل دعمها.

في الآونة الأخيرة، برز زخم إيجابي في البحث عن حل سياسي للمسألة السورية. وقد أحرز تقدم كبير في مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي. وكان لذلك المؤتمر دور إيجابي في النهوض بالعملية السياسية في سورية، وأعطى زخما جديدا لاستئناف المحادثات في جنيف. وتشيد الصين بالاتحاد الروسي والبلدان الأخرى لما بذلوه من جهود لعقد ذلك الحوار. إننا نؤيد الأمم المتحدة في عملها بوصفها القناة الرئيسية للوساطة من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

إن التوصل إلى تسوية سياسية يمثل السبيل الوحيد لحل المسألة السورية. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي محادثات السلام في جنيف في إحراز تقدم جوهري قريبا، وكذلك حوار أستانا في مواصلة توطيد الزخم من أجل وقف لإطلاق النار في سورية، وبالتالي دفع جميع الأطراف في سورية إلى طاولة المفاوضات من خلال نهج يقوده السوريون ويمتلكون زمامه للتوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف – حل يستجيب لجميع الشواغل. وخلال تلك العملية، يجب الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية واحترامها.

ومكافحة الإرهاب أحد الجوانب الرئيسية في إيجاد حل للمسألة السورية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تكثيف جهود مكافحة الإرهاب واعتماد معايير موحدة ومكافحة جميع المنظمات الإرهابية التي يحددها مجلس الأمن بكل حزم.

وتسعى الصين جاهدة إلى القيام بدور إيجابي وبناء في تعزيز إيجاد حل سياسي لهذه المسألة.

حضر المبعوث الخاص للصين إلى سورية، شي شياوان، آخر جولة من محادثات جنيف في إطار مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي انعقد في سوتشي، حيث أجرى اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف بغية تعزيز المصالحة وتيسير الحوار.

لقد اندلع النزاع في العديد من المناطق السورية مؤخرا، وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء ذلك. إن الصين تتابع عن كثب الحالة الإنسانية ومسألة اللاجئين في سورية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في الدفع قدما بالعملية من أجل التوصل مبكرا إلى حل شامل وعادل ومناسب للمسألة السورية.

السيد تانو بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تود كوت ديفوار أن تشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، على جودة إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في العملية السياسية في سورية. ولا بد من الاعتراف بأن الحالة أصبحت بصورة متزايدة مثيرة للجزع والقلق على الجبهات العسكرية والإنسانية. كذلك يهنئه وفدي على جهودة الدؤوبة في الحوار السياسي بين الاطراف السورية من أجل إيجاد حل دائم للأزمة المتطاولة في البلد.

ترحب كوت ديفوار بعقد محادثات السلام بين الأطراف السورية في فيينا في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير كجزء من عملية الحوار السياسي في جنيف. وبالمثل، نشجع مختلف المبادرات المتخذة، ولا سيما في سوتشي، بالاتحاد الروسي، بهدف التهدئة وحل الأزمة في سورية نهائيا وفقا لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

يأسف وفد بلدي لكون أحدث المبادرات في سياق الحوار السياسي بين الأطراف السورية لم تؤد إلى أي تقدم ملموس على أرض الواقع، على الرغم من الإرادة المعلنة من جانب سائر أصحاب المصلحة. فعلى النقيض من ذلك، ما برحنا لفترة من الوقت نشهد تصعيدا عسكريا وتزايدا في دوامة العنف، الأمر

الذي إذا ما ترك له الحبل على الغارب، يمكن أن يؤدي إلى توسيع نطاق الصراع.

لذلك يدعو وفدي إلى وقف إطلاق النار والتهدئة الفورية للصراع في سورية الذي ينطوي على خطورة وقوع كارثة إنسانية أكبر. مرة أخرى، نشكر الأمم المتحدة على جهودها المستمرة لتوفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للناس المحاصرين في سورية.

ويود وفدي بصورة خاصة أن يعرب عن تأييده لمشروع القرار الذي أخذت الكويت والسويد زمام المبادرة لتقديمه لإحراز وقف لإطلاق النار في سورية لمدة ٣٠ يوما، مما سيمكن من إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة إلى القطاعات السكانية التي تعيش في ضائقة. وفي ضوء تلك الحالة المأساوية في سورية، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التحلي بالمرونة بغية التوصل إلى حل توفيقي يمكن من إيصال المعونة الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

بغية الحيلولة دون زيادة تدهور الوضع الإنساني، يحض بلدي أطراف النزاع على العمل معا من أجل إيجاد حل سياسي دائم، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو السبيل الوحيد لإنهاء العنف والمأساة اللذين يعاني منهما الشعب السوري.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بوليفيا المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية. نقر بتعقد ولايته، ونود مرة أخرى أن نؤكد له دعمنا الكامل لعمله.

منذ تولت بوليفيا عضويتها، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، ما فتئنا بالطبع نظهر دعمنا في مختلف الجلسات التي تعقد في سياقات متعددة وعلى مستويات مختلفة. فجميع هذه الجلسات توفر فرصة لإنشاء مناطق التهدئة، ووقف الأعمال القتالية وتوفير وصول المساعدات الإنسانية. على سبيل المثال، إن العمل المنجز في أستانا، والاجتماعات التي انعقدت في موسكو والقاهرة والرياض والاتفاقات التي أُبرمت بشأن مناطق التهدئة بين الأردن والولايات المتحدة وروسيا وتلك المبرمة بين روسيا وإيران، وتركيا، كلها دلائل على إحراز تقدم.

من الواضح أن شاغلنا الرئيسي لا يزال يتمثل في الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في العملية السياسية التي تمكن من تسوية النزاع في سورية حتى يتمكن السكان من استعادة السلام. ونعتقد أنه تحققت خطوة هامة إلى الأمام. ويود وفد بلدي أن يبرز الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في سوتشي في ٣٠ كانون الثاني/يناير، حيث أن تلك الالتزامات تركز على تعزيز العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦)، ولا سيما من خلال صياغة دستور جديد من جانب اللجنة الدستورية. ونقر بالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي في ذلك الصدد.

نود أن نبرز أيضا المبادئ المتفق عليها في المؤتمر لتعزيز العملية السياسية. وستكون هذه المبادئ مرتبطة ارتباطا مباشرا بالتزام الأطراف باحترام وحدة وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية في سياق حقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي من دون ضغط أو تدخل خارجي، فضلا عن توحيد قواتها المسلحة للدفاع عن سيادة القانون وكفالتها واحترام حقوق سكانها لدرء خطر الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

ثمة علامة واضحة على الاستعداد لتشجيع تلك العملية تتمثل في إنشاء اللجنة الدستورية المؤلفة من وفد الحكومة السورية ووفد متنوع للمعارضة الممثلة تمثيلا واسع النطاق من جانب المجتمع المدني، والنساء، وزعماء القبائل، والزعماء الإثنيين والدينيين. وهي معا تغطي وتمثل بطريقة شاملة، معظم قطاعات المجتمع السوري من أجل مناقشة صياغة الإصلاحات

الدستورية. ونؤكد أن جزءا من ذلك الاتفاق، ينص على أنه ينبغي للولاية والاختصاصات والصلاحيات والنظام الداخلي، ومعايير اختيار تشكيل اللجنة الدستورية أن تتحقق كلها من خلال المحادثات التي أجرتها الأمم المتحدة في جنيف.

ونعتقد أن ذلك يشكل خطوة هامة في العملية السياسية، ونتائج الاجتماعات التي عقدت في فيينا وسوتشي تمكن من الاعتراف بها على هذا النحو. ومع ذلك، نأسف للحالة الحرجة التي لا يزال يعاني منها الشعب السوري بالاقتران مع التصعيد الأخير للتوترات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة والتي تبين لنا أنه لا يزال أمامنا شوط طويل. وفي ذلك الصدد، نردد كلمات الأمين العام عندما قال: ”يجب علينا ألا ننسى أبدا أن التقدم نحو تسوية سياسية يجب أن يقترن بالتقدم المحرز على أرض الواقع.“

يواجه مجلس الأمن الآن تحديا يتمثل في حض الأطراف المعنية على العمل بسرعة على توحيد جهودها ومواصلة الزخم الذي وفرته العملية السياسية من أجل تعزيز الحوار والتوافق اللذين ييسران أرضية مشتركة ليتسنى الحد من العنف، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها بشدة في هذا الوقت. لذلك فإن استعداد الأطراف أساسي لإيجاد مخرج من النزاع الذي، كما نعلم، لم يبرح مكانه لمدة تزيد عن سبع سنوات.

أخيرا، نكرر أن الخيار الوحيد لحل النزاع يتمثل في اتباع نهج شامل، يجرى التفاوض والاتفاق عليه، ومن خلال العملية السياسية بقيادة الشعب السوري ومن أجله التي تمكن من إيجاد حل سلمي بين جميع الأطراف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، لقد نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقراتها الأولى والرابعة والسابعة على احترام مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها وعلى امتناع الدول، في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وعلى أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. كما أكدت كافة القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن حول سورية وعددها ٢٩ قرارا، أكدت كلها على الالتزام القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويحق لنا اليوم ولكافة شعوب العالم التي لا تزال تؤمن بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التساؤل عمّا قام به المجلس من أجل ضمان احترام هذه الأهداف والمقاصد التي عمل الآباء المؤسسون على صياغتها بحكمة، سعيا منهم إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار في العالم بعد ما شاهدوه من حروب وويلات. وإننا في سورية ندرك أن بلدنا ليس الضحية الأولى، نتيجة انتهاك بعض أعضاء مجلس الأمن لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لكن ما تعانيه سورية جاء كنتيجة للتعامي عن كل تلك الانتهاكات السابقة على مدار عشرات السنين. فماذا فعل المجلس عندما قوضت هذه الدول الأعضاء في مجلس الأمن أحكام الميثاق في مرحلة مبكرة من تأسيسها، وحرمت الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف؟ وماذا فعل المجلس عندما قوضت نفس هذه الدول أحكام الميثاق وغزت العراق؟ وماذا فعل المجلس عندما قوضت نفس هذه الدول أحكام الميثاق فدمرت ليبيا؟ وماذا فعل المجلس عندما قوضت هذه الدول إياها أحكام الميثاق، فغذّت الإرهاب العالمي وأسمته بالحركة الجهادية؟ وماذا فعل المجلس عندما قوضت هذه الدول إياها أحكام الميثاق وتدخلت بشكل سافر في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ونهبت ثرواتها، كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية؟

إن فجور البعض تجاه بلدي هو نتيجة تغليب هذا البعض مبدأ غطرسة القوة على مبدأ قوة القانون واستهتاره بمبادئ ومقاصد الميثاق في غياب أي مساءلة جدية لمن يستقوي بشريعة الغاب على القانون. واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز ما تعرض له بلدي، سورية، من حرب عالمية إرهابية، لا سابق لها على مدى سبع سنوات في ظل صمت البعض وتواطؤ البعض ولا مبالاة البعض وتغاضي البعض وتآمر البعض الآخر. لقد سخّرت بعض الدول النافذة في هذا المجلس، وأعني هنا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، كل طاقاتها للنيل من بلدي، سورية، أرضا وشعبا وموقفا سياسيا، ولتصفية حساباتها القديمة معها وتلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه لتحقيق أجنداتها التدخلية الخاصة على حساب دماء الشعب السوري ومقدراته ومستقبل أبنائه وسخّرت ماكيناتها الإعلامية وبعض موظفي الأمم المتحدة للأسف لتشويه حقيقة ما جرى ويجري في سورية وتضليل الرأي العام الدولي بشأن ما يعانيه المدنيون فيها إنسانيا، كما يقال بفعل ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة التي دأبت على مدى السنوات السبع الماضية على اتخاذ المدنيين في مناطق تواجدها دروعا بشرية وعلى استباحتها للمستشفيات والمدارس وجعلها مراكز عسكرية وأماكن اعتقال للمختطفين وإمطارها للمناطق المدنية بقذائف الحقد العشوائية. وخلال العشرين يوما الأخيرة، تم قصف مدينة دمشق وحدها بألف قذيفة، ألف.

لقد تلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه عندما أوعزت لأدواتها الإقليمية بتسخير كل إمكانياتها المادية والإعلامية لدعم المجموعات الإرهابية المسلحة من خلال إصدار الفتاوى الوهابية التكفيرية لاستباحة دماء السوريين، ومن خلال فتح الحدود لتسهيل عبور عشرات الآلاف من الإرهابيين المرتزقة من أكثر من ١٠٠ دولة عضو في هذه المنظمة إلى داخل سورية، ومن خلال إنشاء معسكرات تدريب للإرهابيين في دول الجوار، ومن خلال محاولة تقديم هؤلاء الإرهابيين على أنهم معارضة سورية معتدلة. اليوم، الإرهابي المرتزق الذي يأتينا من ١٠٠ دولة عضو اسمه معارضة سورية معتدلة، طبعا تم تعديل الصفة الوراثية لهؤلاء بحيث يصبحون سوريين.

زميلي يقول لي إن السيدة المترجمة قالت إن دمشق قُصفت بعشرين قذيفة هاون فقط، لا أعيد تم قصف مدينة دمشق خلال العشرين يوما الأخيرة بألف قذيفة وصاروخ. ولن أذيع سرا حين أقول بأن هذا الدعم للإرهابيين قد كلف هذه الدول ١٣٧ بليون دولار، على حد قول رئيس وزراء قطر السابق. كما لن أذيع سرا عندما أقول بأن سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في دمشق قد أعلن أن بلده صرف ١٢ بليون دولار خلال أربع سنوات، منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧، بهدف تغيير الحكم في سورية. الحكم في سورية لا يعجب الشباب في واشنطن ويرغبون في تغييره، ويغيرونه في بغداد ويغيرونه في ليبيا ويغيرونه في سورية، ويغيرونه في فنزويلا وفي إيران، ولا يوجد قانون. أما وثائق ويكيليكس، فقد فضحت سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة المعادية لبلدي منذ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق.

لقد تلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه عندما قدمت للمجموعات الإرهابية المسلحة وسهلت امتلاكها للمواد الكيميائية السامة لاستخدامها ضد المدنيين الأبرياء، ومن ثم التلاعب بمكان الحوادث وفبركة المعلومات وتقديم شهادات زور مضللة لآلية تحقيق مشكوك بمصداقيتها وحيادها، ليتم اتهام الحكومة السورية واتخاذه ذريعة لشن العدوان عليها. وهذا مجلد كبير يضم ١٣٦ رسالة، تم إرسالها من الحكومة السورية إلى أعضاء المجلس، ١٣٦ رسالة حول معلومات مهمة جدا تتعلق باستخدام واستقدام الإرهابيين لمواد كيميائية من خارج سورية بقصد استخدامها في سورية وتم استخدامها، ١٣٦ رسالة حول موضوع الكيماوي فقط، تم توزيعها كوثائق رسمية، وهي في

عهدة المجلس، ولكن لا أحد يبالي ولا أحد يقرأ هذه المعلومات، اللهم البعض المتخصص. واليوم، تنشر أهم المجلات السياسية الأمريكية، وهي ''نيوزويك''، مقالا لكاتبه إيان ويلكي بتاريخ ٨ شباط/فبراير الحالي، تحت عنوان ''ماتيس يعترف الآن بعدم وجود أدلة على استخدام الأسد غازات سامة ضد شعبه''. يعترف وزير الدفاع الأمريكي في هذا المقال بأنه لا توجد أدلة على أن الحكومة السورية استخدمت غازات سامة ضد شعبها، لا في خان شيخون ولا في حادثة الغوطة في عام ٢٠١٣، وهذا هو وزير الدفاع الأمريكي. وبالأمس، حذت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورونس برلي حذو نظيرها الأمريكي، فقالت إنه لا توجد أدلة موثقة لدى فرنسا على استخدام الحكومة السورية لغاز الكلور. ورغم ذلك، فإن كلام الوزيرة الفرنسية هذا لم يمنع رئيسها من رسم خطوط بألوان قوس قزح والتهديد بشن عدوان على بلدي، سورية، كما كانت قد فعلت الإدارة الأمريكية السابقة.

لقد تلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه عندما حاولت شرعنة الاعتداءات المتكررة التي ترتكبها قوات ما يسمى بالتحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، التي كان آخرها العدوان الذي ارتكبه هذا التحالف غير الشرعي بتاريخ ٨ شباط/فبراير، في ريف دير الزور الشمالي الشرقي بحق قوات شعبية سورية كانت تتصدى لتنظيم داعش الإرهابي. هذا الكلام مهم جدا. فالمنطقة التي هاجمتها القوات الشعبية السورية ضد داعش، هي تحت الحماية الأمريكية، شمال شرق دير الزور – شريط بعرض ٣٠ كيلومترا وطول ٦٥ كيلومترا. تنظيم داعش الذي هزمناه في دير الزور والبوكمال، خرج من هاتين المدينتين بحماية أمريكية وتمركز في هذه المنطقة على الحدود السورية – العراقية. وعندما هاجمت القوات الشعبية السورية داعش في هذه المنطقة، قامت القوات الجوية الأمريكية بقصف هذه القوات الشعبية، مما يكشف مرة أخرى، وبما لا يدع مجالا للشك، الوظيفة الحقيقة لهذا التحالف والدور الذي تؤديه واشنطن في دعم تنظيم داعش الإرهابي، على غرار ما فعلته سابقا عندما استهدفت، بهجمات جوية، مواقع الجيش العربي السوري في جبل الثردة، كما تذكرون، بالقرب من دير الزور نفسها، بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. فمكنت بذلك، آنذاك، تنظيم داعش الإرهابي من التقدم واحتلال ذلك الموقع، في جبل الثردة،

ناهيك عن تدمير هذا التحالف المتعمد لنحو ٩٠ في المائة من مدينة الرقة السورية، وتراجع هذا التحالف عن تعهداته بإزالة عشرات الآلاف من الألغام التي زرعها تنظيم داعش الإرهابي في المدينة قبل خروجه منها وانتقاله إلى الخدمة الإرهابية تحت الرايتين: الأمريكية في شرق الفرات والتركية في شمال عفرين. وبالمناسبة، من المؤسف جدا، أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد المبعوث الخاص، التي استمعت إليها بعناية، لم تتطرق إطلاقا، إلى وجود احتلال أمريكي لأجزاء من بلدي ولا احتلال تركي لأجزاء من بلدي. قال السيد المبعوث الخاص أن هناك نزاعا عابرا للحدود في عفرين، وليس دخول تركي غير مشروع إلى داخل بلدي وهجوم على مدينة سورية اسمها عفرين.

لقد تلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه عندما صمتت، هي وإدارة عمليات حفظ السلام، عن الاعتداءات المتكررة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الجمهورية العربية السورية، التي كان آخرها العدوان الغاشم الذي ارتكبته تلك القوات بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، وهو العدوان الذي حاولت زميلتي، الممثلة الأمريكية، تبريره بالقول بأنه جاء ردا على إرسال إيران طائرة بدون طيار فوق فلسطين المحتلة. هذا الكلام عار عن الصحة، وكاذب ومضلل. وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بالاعتداء على سيادة بلدي. أنتم كلكم تعرفون أن إسرائيل قامت، إلى حين إسقاط طائرتها الحربية مؤخرا فوق فلسطين المحتلة بصاروخ سوري سوري، وما زالت تقوم بانتهاك سيادة بلدنا. ننقل كل هذا الكلام إلى عنايتكم وعناية إدارة عمليات حفظ السلام.

لقد تلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه عندما منعت صدور بيانات عن المجلس تدين اعتداء التنظيمات الإرهابية المسلحة وإطلاقها ما يزيد عن ١٠٠٠ قذيفة صاروخية وقذيفة هاون خلال الأيام القليلة الماضية على الأحياء والضواحي السكنية والبعثات الدبلوماسية والمنشآت الخدمية والكنائس، في مدينة دمشق ومدن أخرى، حيث تسببت هذه الاعتداءات في استشهاد عشرات المدنيين وجرح المئات، معظمهم من النساء والأطفال.

لقد تلاعبت هذه الدول بمبادئ الميثاق وانتهكت أحكامه عندما روجت لمصطلح المناطق المحاصرة في معرض الحديث عن الوضع في الغوطة الشرقية، في ريف دمشق. وتغاضت عن حقيقة أن أهالي الغوطة الشرقية محاصرون من الداخل من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة المختلفة الموجودة فيها، التي تستغل المدنيين وتستخدمهم كدروع بشرية وتقوم بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية واحتكارها وتوزيعها على مناصريها أو بيعها للمحتاجين بأسعار باهظة، على غرار ما حصل سابقا في أحياء حلب الشرقية، كما تذكرون.

عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري في بلدي بشكل أحادي الجانب وغير شرعي، قالت واشنطن أنها قادمة إلى سورية لمحاربة داعش، كما تتذكرون. ثم غيروا التوجه فقالوا نحن في سورية لبناء قواعد عسكرية دائمة للحفاظ على الأمن الاستراتيجي الأمريكي وأمن حلفائنا – حلفاء واشنطن. ثم غيروا التوجه مرة أخرى، فقالوا نحن في سورية لخلق ميليشيات مسلحة متمردة على السيادة السورية ووضع الموارد النفطية والغازية والمائية تحت سيطرة هذه الميليشيات – أي إنهم يريدون إنشاء دويلة بالزور. ثم غيروا وجهة القبلة فقالوا نحن في سورية حتى لو تمت هزيمة داعش. هذه جديدة. قالوا نفس الكلام عن العراق، لتبرير بقاء قواتهم هناك. ثم عادوا وغيروا وجهتهم فقالوا نحن لن نغادر سورية حتى يتم تنفيذ تسوية سياسية وضمان أمن حلفائنا في المنطقة. وفي آخر إبداع، قالوا نحن في سورية لمحاربة إيران وحزب الله وروسيا. وغيروا استراتيجيتهم النووية، وهم يفكرون في استخدام السلاح النووي كما فهمنا. وليس من المستبعد أن يقولوا لنا غدا نحن في سورية لمحاربة الكائنات الفضائية القادمة من مجرة درب التبانة، يوما ما.

ترحب حكومة بلدي وتشيد بجهود الاتحاد الروسي، وخاصة الرئيس فلاديمير بوتين، في عقد واستضافة مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي الروسية. لقد أثبت مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، من جديد، أن العملية السياسية في سورية لا يمكن أن تبدأ وتستمر إلا بقيادة سورية، ومن دون أي تدخل خارجي. إذ مثل المشاركون في المؤتمر، مختلف شرائح المجتمع السوري السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها. وقد اعتمدوا، في هذا المؤتمر بالأغلبية الساحقة، وثيقتين هامتين. الأولى كانت البيان الختامي والثانية هي لجنة مناقشة الدستور. وأرجو أن ننتبه إلى حيثيات ما أقول، كي لا يتم التلاعب أو التفسير المغلوط لما صدر في سوتشي.

إن البيان الختامي الذي صوت وعدل فيه السوريون المشاركون، في أكثر من نقطة ليقروه بعدها بأغلبية الأصوات، أي صارت هناك عملية تصويت ديمقراطية وحسب القواعد والإجراءات المتفق عليها، تم التصويت بأغلبية الأصوات على البيان الختامي، وهو اللبنة الأساسية في المسار السياسي والقاعدة الصلبة التي سينطلق منها أي حوار أو محادثات بعد الآن. وذلك انطلاقا من أن الحل سوري – سوري، وبقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي وهي تعابير وردت في بيان سوتشي الختامي. وبالتالي فإن هذا البيان يشكل أرضية شرعية ومنطلقا وحيدا وأساس ثابتا لأي مسار سياسي، خاصة وأنه قد تضمن ثوابت وطنية تحظى بإجماع السوريين، ولا يمكن لأحد أن يجادل بشأنها وهي؛ الحفاظ على سيادة ووحدة سورية وحق الشعب السوري الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والحفاظ على الجيش والقوات المسلحة.

واستناداً إلى مبدأ أن السوريين وحدهم هم من يحددون مستقبلهم ودستورهم، فقد اعتمد المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي قراراً حول تشكيل لجنة مناقشة الدستور. وبالتالي، فإن تشكيل اللجنة يجب أن يتم وفقاً لهذا القرار الذي حدد مهامه، القرار الذي صوت عليه السوريون. ولم يعط المشاركون في المؤتمر السيد المبعوث الخاص إلى سورية أي وصاية أو تفويض أو سلطة فيما يخص تشكيل لجنة مناقشة الدستور. نحن في سورية ملتزمون بما صوت عليه المشاركون في المؤتمر، ولسنا معنيين بأي لجنة يتم تشكلها من قبل أي جهة خارجية، كما أننا لن نتعامل مع نتائج مناقشاتها أو أي أمر يتعلق بها. الشأن الدستوري، أيها السادة، هو شأن سيادي، وهو أمر ينطبق عليكم جميعاً.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية كانت، ولا تزال، مع أي مسار سياسي يحقن دماء الشعب السوري، ويحافظ على وحدة واستقلال البلاد ويضمن عدم المساس بسيادتها بأي شكل من الأشكال، ويكفل مبدأ أن الشعب السوري هو وحده من يقرر مستقبل بلاده عبر الحوار الوطني السوري – السوري، وهو المبدأ الثابت الذي أكدت عليه كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة السورية.

أعود، في النهاية، إلى ما قالته زميلتي، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، من أنها مع السلام في سورية وأنها تريد تطبيق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). هذا القرار الذي وافقت عليه بلادها يؤكد الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي بلادي. وإذا كان هذا القرار الذي وافقت عليه واشنطن يؤكد الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي بلدي، سورية، فماذا تفعل القوات الأمريكية فوق أجزاء من بلادي إذن؟ ألا تنتهك الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار الذي وافق عليه وفدها هنا في هذا المجلس وصدر بالإجماع؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.